الطريق الى سياسة صناعية تضع الناس اولاً

مزن النيل

كتب هذا المقال في أبريل 2021

‘‘نظّم معهد دراسات السياسات الصناعية، بمركز البحوث والاستشارات الصناعية، مناسبة عصفٍ ذهني، في صورة مائدة مستديرة (roundtable) بعنوان ‘‘من أجل عمل استراتيجي لتطوير الصناعة في السودان وفق أهداف التنمية المستدامة’’. جرت المناسبة في يومي الثلاثاء والأربعاء 2-3 من شهر فبراير 2021.

وفق عنوانها، ووفق الجهود المبذولة بين عدد من الشركاء (وزارة الصناعة الاتحادية، ووزارة الصناعة ولاية الخرطوم، ومنظمة يونيدو مكتب السودان، ومركز البحوث) لتحقيق تنمية صناعية مستدامة وإيماناً بضرورة وجود عمل استراتيجي وسياساتي محدد المعالم والغايات والأهداف في هذا الصدد، سعت المائدة المستديرة إلى العمل ناحية وضع إطار عمل توافقي، يساعد في توجيه توصيات السياسات الصناعية، وفق وجهة استراتيجية صناعية مرنة من أجل تعزيز دور القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية في السودان.’’

معهد دراسات السياسات الصناعية – تقرير المائدة المستديرة، أبريل 2021

يتطلب أي عمل جاد نحو وضع السياسة الصناعية للسودان البدء بتحديد إطار هذه السياسة ومحدداتها العامة وفي هذا السياق نظّم معهد دراسات السياسات الصناعية، بمركز البحوث والاستشارات الصناعية في فبراير 2021، مناسبة عصفٍ ذهني، في برنامج مائدة مستديرة (round-table) بعنوان ‘‘من أجل عمل استراتيجي لتطوير الصناعة في السودان وفق أهداف التنمية المستدامة. سعى المعهد عبر هذه المنصة ‘‘إلى العمل ناحية وضع إطار عمل توافقي، يساعد في توجيه توصيات السياسات الصناعية، وفق وجهة استراتيجية صناعية مرنة من أجل تعزيز دور القطاع الصناعي وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية في السودان.’’ كما ذكر في تقريره المنشور بموقع المركز بجانب الأوراق التي قدمت في البرنامج. وقد تم عبر الأوراق المستعرضة ضمن برنامج المائدة المستديرة تقديم نقاط يمكن تبنيها كمحددات وأطر أساسية لعملية وضع السياسة الصناعية. وهي 1) اشتمالية واستدامة السياسة الصناعية بحيث تشمل فوائدها مختلف فئات المجتمع ولا تؤثر سلبا على رفاه الأجيال القادمة ومستقبل البلاد، 2) استخدام المنهج والأدوات العلمية في المفاضلة واتخاذ القرار ووضع السياسات ، و3) التأكيد على دور الدولة في توجيه التطور الصناعي عبر أدوات السياسة الصناعية . نؤكد على جوهرية وأهمية هذه المحددات الثلاث كما نضيف إليها جانب رابع نراه ضروري لاكتمال هذا الإطار، ألا وهو التوافق على أولوية حياة الناس ورفاههم -المعاصرون منهم كما الأجيال القادمة – كمحدد أساسي في المفاضلة بين السياسات. نرى انه من الضروري أن يكون هناك اتفاق مبدئي على هذه النقطة خاصة في ظل تركيبة الاقتصاد السوداني حاليا. حيث تشكل الثروة الحيوانية والصناعات الاستخراجية الثقل الأكبر من الاقتصاد السوداني، وجميعها -بدرجات متفاوتة- قطاعات ذات ظلال بيئية واجتماعية واقتصادية يجب الانتباه لها. أن المردود الاقتصادي العالي لهذه الصناعات يشكل مهددا لمصالح المجتمعات والأفراد ممن تقع عليهم اثارها. فالمردود الاقتصادي العالي قد يزيد من مقاومة صانعي القرار للالتفات إلى مصالح المجتمعات في حال تعارضها مع التوجهات التي تحقق أرباح عالية ضمن الصناعة المعنية. تزداد احتمالية هذا الخطر مع تردي الأوضاع الاقتصادية للبلاد وزيادة الحوجة إلى تعظيم الإيرادات بشكل سريع. وقد حدث ذلك من قبل في تاريخ السودان القريب والبعيد. لابد من الاتفاق على مبدأ أولوية الحياة البشرية a people-centered approach عند العمل والتفكير في السياسات الصناعية لتحقيق تقدم حقيقي.

لا توجد صيغة واحدة للمقصود بتبني مبدأ أولوية الحياة البشرية. تتحدد هذه الصيغة حسب الظروف الموضوعية المحيطة بالمسألة الاقتصادية، شأنها في ذلك شأن غيرها من المبادئ العامة كالعدالة والحرية والسلام. نذكر في الفقرات القادمة مثالين لانعكاسات مبدأ ‘‘أولوية الحياة البشرية’’ في وضع السياسات الصناعية ونأمل في أن تساهم في فتح نقاشات أوسع حول المبادئ العامة لبناء السودان الجديد والطرق العملية لتنزيلها في واقع الناس المحتاجة.

الموارد لا تأتي من فراغ

تقوم عملية التحول الصناعي على تحويل جزء من موارد البلاد نحو التصنيع وإقامة البنى التحتية المساعدة لعمليات التصنيع. تتكون هذه الموارد المحولة غالبا من خليط من الموارد غير المستخدمة سابقاً بالإضافة إلى موارد يتم تحويلها من أنشطة اقتصادية أخرى نحو الأنشطة التصنيعية. يمتلك السودان تاريخا حافلا من الصراعات الداخلية والكوارث البشرية الناجمة عن عمليات تحويل غير مدروس للموارد من نشاط اقتصادي إلى آخر. تتعدد أمثلة ذلك ومن بينها النزاعات حول الأراضي المحولة من الاستخدام الرعوي إلى الزراعي أو العكس، وعمليات التهجير من الأراضي المحولة من الاستخدام السكني إلى أنشطة التعدين أو إقامة السدود، أو غيرها. تتوزع أمثلة أخطاء تحويل الموارد على مساحة واسعة -جغرافيا ونوعيا- من مجموع الأزمات السودانية، ويجمعها خطأ استراتيجي ومبدئي موحد ألا وهو التعامل مع مشاريع التنمية كمشاريع تقوم في الفراغ دون اعتبار "للسكان الأصليين" وطرق حياتهم المؤثرة والمتأثرة بمسيرة التنمية. يمكننا توصيف ذلك أيضا على انه تعامل مع مشاريع التنمية كمشاريع حقل اخضر green field projects وهي المشاريع التي لم يسبقها عمل ومثال ذلك إقامة مصنع على ارض خالية -بصيغة مبسطة- ويقابلها ما يسمى مشاريع الحقل البني brown field projects ومثال ذلك إضافة مبنى واليات جديدة لمصنع مقام ما يعني أن المشروع قد سبقه عمل على نفس المساحة. هذه التوصيفات التقنية المستخدمة عادة في علوم إدارة المشاريع ومشاريع البناء تقدم أُطرا جيدة لفهم أسلوبين متباينين للتعامل مع التنمية في السودان. نرى أن التوجه نحو النظر إلى عملية التنمية ككل وعملية التطور الصناعي بالتحديد كمشروع حقل اخضر سمة غلبت على التخطيط في السودان لعقود وربما منذ قيام الدولة مع استثناءات نادرة. يتعامل هذا التوجه مع الموارد المتوفرة -أراضي، مياه، عمالة، تمويل- دون اعتبار لاستخداماتها السابقة للمشروع المعين. ليس من الصعب استشعار الجذور الاستعمارية لهذا التوجه والذي ينتقص من قيمة حياة السكان الأصليين ورفاههم. بالمقابل نجد أن قراءة ودراسة وتصميم السياسات الصناعية والمشاريع التنموية كمشاريع "حقل بني" تضع الاستخدامات الحالية للموارد في قلب النقاش. يساعد هذا التوجه المخططين على رؤية الأطراف المتأثرة بسياساتهم بشكل افضل. سواء كانوا مجتمعات تستخدم الأرض حاليا لأغراض مختلفة، أو قطاع زراعي يستخدم حاليا العمالة التي ستتحول نحو الصناعة، أو عمالة غير ماهرة تقوم حاليا بالأعمال التي سيتم مكننتها عبر التطور الصناعي أو غير ذلك. تساعدنا أدوات إدارة مشاريع الحقل البني في بناء خارطة واضحة للمتأثرين بالسياسة الصناعية عبر النظر إلى القصة الراهنة خلف كل مورد نخطط لاستخدامه. تساعدنا هذه الأدوات إذاً على رؤية الناس وواقعهم ومنحهم الوزن المناسب داخل عملية التخطيط.

يد العامل قادرة على تعطيل العمل

لا يختلف كثيرون على مركزية القوى العاملة في عملية التحول الصناعي. ومن المتفق عليه أيضا أهمية تدريب القوى العاملة السودانية لتتمكن من المساهمة في عملية إنتاجية ذات كفاءة عالية بمنتوجات ذات جودة عالية. نرى أن هناك جانب آخر يجب النظر إليه فيما يتعلق بتأثير القوى العاملة على التطور الصناعي في البلاد. في منشور لها بمناسبة الأول من مايو (2021) عيد العمال ذكرت نشرة عمال السودان 24 مؤسسة تمت بها أنشطة احتجاجية من قبل العمال في الفترة من مايو 2020 إلى مايو 2021. تنوعت هذه الأنشطة بين الوقفات الاحتجاجية والإضرابات وغيرها. وذكرت النشرة أن ما جمعته لا يتجاوز الـ15% من الأحداث العمالية التي جرت في تلك الفترة. ليس من المستغرب أن تتزايد الاحتجاجات العمالية في الفترات التي يجتمع فيها التردي الاقتصادي ومساحات -ولو جزئية- للنشاط النقابي والعمل الجماهيري. أمر متوقع منطقيا ومكرر في تاريخنا المليء بالحكومات الانتقالية الفاشلة اقتصاديا. بالمقابل نعلم أن أوضاع التردي الاقتصادي تحت الدكتاتوريات أو القمع الأمني أيا كان شكله والتي تؤدي غالبا إلى تراجع النشاطات العمالية لا تعني أن العمال اصبحوا فجأة راضيين عن الوضع الاقتصادي. في الحقيقة يدفع القمع الأمني بالجميع -والقوى العاملة بينهم- إلى خلق قنوات جديدة للتعبير عن سخطهم أو عدم رضاهم. يتحول عدم رضى القوى العاملة إلى أشكال دقيقة من تعطيل العمل وتقليل الكفاءة و الجودة. لا تكون هذه الأعمال بالضرورة ولا في الأغلب أعمال تخريبية مقصودة ومخططة. هي مجرد نتائج طبيعية لسخط منطقي على الفقر والتردي الاقتصادي. العامل الذي يستلم مقابل عمله مردودا لا يكفيه عامل متعَب، يعمل بكفاءة أقل، بسرعة أقل، انتباهه للتفاصيل أقل، حتى قدرته على استيعاب متطلبات العمل وخطواته أقل. العامل أيضا قادر على تحقيق نسب كفاءة إنتاجية مبهرة في "يوم البونَص"، ويشمل ذلك أكثر الموظفات والموظفين والعاملات والعاملين أمانة واحترافية وحرصا على العمل. يشمل ذلك اكثر أماكن العمل مراقبةً لعامليها سواء راقبتهم عبر الأنظمة أو راقبتهم مباشرة عبر الكاميرات. يشمل ذلك الجميع، يشملني أنا وانت وهي وهم وجميع جماهير الأُجراء. نحن كبشر ننتج بشكل افضل عندما نكون اسعد واكثر رضا، يالمفاجأة. نستنتج هنا إذن أن تحقيق حد أدني من الرضا للقوى العاملة بجانب كونه انعكاسا مباشرا لمبدأ مركزية الناس وبشريتهم؛ هو كذلك مبدأ ذو مردود إيجابي مباشر على الإنتاج. علينا إذن العمل على وضع تحقيق هذا الحد الأدنى من رضا القوى العاملة نصب اعين عملية التخطيط، كما يجب علينا تصميم مؤشرات

ومحددات لدراسته واستصحابه في التخطيط بصورة جادة. علينا أيضا ضمان تمثيل للقوى العاملة و/أو لمصالحها في طاولة التخطيط واتخاذ القرار.

ستواجه المخططين أسئلة مختلفة -تتجاوز المثالين المطروحين أعلاه- عبر مشوار وضع السياسات الصناعية للسودان، و أن لم تكن حياة الناس ورفاههم جزءا من الإجابة فإننا نظنها ستأتي إجابة ناقصة أو ربما مدمرة. ولنا في تاريخنا القريب والقديم عِبَر ودروس في حروب الموارد وسوء أو غياب التخطيط. ندفع بهذه الموجهات العامة لطاولة الحوار مؤمنين بأهمية دراستها وإمكانية تنزيلها على ارض واقع الأدوات التقنية والمؤشرات والمحددات المستخدمة في التخطيط. ومؤمنين كذلك بأن هذا التطبيق لابد وان يسبقه إيمان والتزام واعي بمبدأ أولوية حياة الناس a people centered approach ليتمكن المخططون ومجموع المشاركين في عملية التخطيط، عبر التمثيل العادل لأصحاب المصلحة، من استصحابه عبر كافة أسئلة التخطيط الاستراتيجي عامةً ووضع السياسة الصناعية خاصةً.

معهد دراسات السياسات الصناعية – تقرير المائدة المستديرة، ابريل 2021

https://ircc.gov.sd/archives/852

SUDAN INDUSTRIAL DEVELOPMENT DIALOGUE – Towards Pro poor Inclusive & Sustainable Industrial Development – UNIDO

https://ircc.gov.sd/archives/852

أدوات صنع القرار: مدخل للمنهجية والمؤسسية – قصي همرور – مركز البحوث والاستشارات الصناعية

https://ircc.gov.sd/archives/852

How to Develop a Sustainable Industrial Policy in Sudan – Dr. Atif Elgozali

https://ircc.gov.sd/archives/852v